الفصل الخامس

القدس تحت الحكم العثماني

رانية عبد الرحيم المدهون

الوثائق دُعامة للتاريخ، وصوت الحقيقة الـمُعلَن، الصاخب، الذي لا يهاب الادعاء والتزوير، حين يبسط رداء الحقيقة، بالدليل القاطع، فينتهي الجدل، ويقطع الشك باليقين.

يقول الكاتب أوزوريس، المتخصص في التاريخ، «الوثيقة لا تصنع التاريخ، ولا يمكن إصدار حكم صريح من خلالها، حين توضع عشوائيًا جوار أخرى». فالكلمات ما لم تنظَّم لا تؤلِّف جملة مفيدة، كما أن الجمل المفيدة في ذاتها لا تصنع كتابًا، ما لم تنسق وفق خطة محكمة، بمعرفة ودراية، وصولًا إلى المعنى المنشود[1].

يُعد الأرشيف العثماني بإستانبول من أهم، وأكبرالمراجع التاريخية، الخاصة بالقـــدس، وتنبع أهميته، من احتوائه الكثير فيما يتعلق بالقدس، وفلسطين، وبمخططات الصهيونية العالمية للاستيلاء عليهما، قبل حوالي قرن من الزمان. خاصة في العهد العثماني الأخير، لا سيما أيام السلطان عبد الحميد الثاني الذي توفي عام ١٩١٨، حيث كان وقتها السعي لإقامة الدولة الصهيونية على أشده، وهذه الوثائق تؤكد، بما لا يدع مجالًا للشك، أن الدولة العثمانية، والسلطان عبد الحميد الثاني لم يقدما أي شبر من فلسطين، رغم الضغوط التي مورست على الدولة، وأن الشعب الفلسطيني لم يبِع أراضيه تحت الحكم العثماني، وهو ادعاء تكذبه الوثائق التاريخية، في ذلك الأرشيف (المراسلات بين الولاة والسلطان العثماني). وينوِّه «كمال خوجة»، الخبير المتخصص في أرشيف الدولة العثمانية، إلى قلة اهتمام العالم العربي بترجمة الوثائق التي تخصه، في الأرشيف العثماني. وفي جلسة بعنوان «دور الإعلام العربي والدولي في قضية القدس»، على هامش أعمال ملتقى القدس الدولي، الذي عقد في إستانبول، في الفترة (١٥ - ١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٧م)، تحدث الباحث التركي أحمد زكى أوزجير، المتخصص بالوثائق العثمانية، والذي يعمل بالأرشيف

العثماني، عن ازدياد عدد الباحثين الأجانب، وخاصة اليهود، الذين ينقبون في وثائق الأرشيف العثماني المتعلق بالقدس وفلسطين، في حين تضاءل عدد العرب، والمسلمين، المهتمين بهذا الشأن. يحوي الأرشيف خمسة ملايين وثيقة تتعلق بمدينة القدس (لم تتعدَّ نسبة الوثائق التي تم إدخالها إلى الشبكة العالمية «الإنترنت» الـ ٥٪، فقط)، وتُعد أهم الوثائق التاريخية الخاصة بالقدس، وتكمُن أهميتها في إبرازها الحقوق التاريخية للمسلمين هناك، إلى ذلك إبرازها الحيل التي اتبعها اليهود لاغتصاب الأراضي الفلسطينية من أصحابها الشرعيين، وبهذا يكون الأساس الذي قامت عليه دولة الاحتلال أساسًا غير قانوني[٢].

تضم الوثائق والسجلات العثمانية نوعين أساسيين من مصادر المعلومات[٣]:

ـ السجلات الرسمية للدولة العثمانية.

ـ الوثائق، كالمراسلات، في أنحاء الدولة، أو إلى ممثلي الدولة في البلدان المختلفة، من مراسيم، وقوانين، ووقفيات تتعلق بفلسطين بشكل عام، وبمدينة القدس، تحديدًا، والسجلات التي تضم كذلك معلومات مفصلة عن السكان، والمدن، والأمور المالية، وأنواع الأراضي والأوقاف.

كما أن أقدم السجلات، التي وصلتنا من المحاكم العثمانية، سجلات محكمة بورصة، في القرن التاسع الهجري، وبعدها سجلات مدينة قيصري[٤].

بالإضافة إلى المستندات الأرشيفية في وزارة أوقاف القدس الأردنية، وتوجد في عدة مؤسسات داخل القدس وخارجها. وهي ذات أهمية كبيرة في دراسة الأوقاف الدينية في القدس، وفي فلسطين عامة، كما تتيح للباحثين حقلًا واسعًا من المعلومات عن الحياة الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والثقافية، في الفترة العثمانية [٥].

إلى جانب سجلات المحكمة الشرعية بالقدس، وهي واحدة من أغنى، وأقدم، وأفضل المحاكم المماثلة في فلسطين، من حيث الدلائل على المعلومات، وتغطي الفترة العثمانية من تاريخ القدس ٤١٦ سجلًا، وتحفظ نسخ من هذه الأفلام، أيضًا، في مركز الوثائق والمخطوطات في جامعة القدس، كما تحفظ مجموعات إضافية من هذه الأفلام في جامعة النجاح في نابلس، وفي جامعة حيفا. وللجامعة الأردنية جهد مشكور في تصوير عدد من سجلات المحكمة الشرعية، وسجلات دائرة الأراضي في القدس. أما في مجال تحقيق الوثائق ونشرها فإن أبرز الجهود ما قام به الدكتور كامل العسلي. وما زال عدد كبير من تلك السجلات والوثائق محفوظًا في متاحف الدول التي حكمها العثمانيون، وفي مكتبات الأمم المتحدة. وتغطي سجلات محكمة القدس الشرعية الفترة العثمانية، من القرن العاشر، وحتى الرابع عشر، (١٥٢٩ - ١٩١٧)[٦].

القدس في العهد العثماني الأول (١٥١٧ - ١٨٣١)

لقد كانت معركة مرج دابق (١٥١٦) بمثابة جسر عبر عليه التاريخ من عهد المماليك إلى عهد الإمبراطورية العثمانية، حين احتل السلطان سليم القدس(١٥١٧)، فاستقبله أهلها بترحاب وتقبُّل، فلقد كانت المدينة مهملة، أواخر عهد المماليك[٧].

أتى العثمانيون بالقانون والنظام مرة أخرى، بعد أفول عهد المماليك، وبدوا كُرماء مع الأهالي العرب، في السنوات الأولى، فعندما فتح السلطان سليم بلاد الشام، ثَبَّتَ نظامًا إداريًا كُفئًا، وبقيت التقسيمات الإدارية بالمدينة على ما كانت عليه في عهد المماليك، وبعد حركة التمرد الفاشلة، التي قام بها جانبردي الغزالي، في القدس، شرع السلطان سليمان القانوني (العادل، الكبير) (١٥٢٠-١٥٦٦) في وضع نظام جديد لإدارة ولاية الشام، التي كانت القدس تابعة لها[٨].

كان رجال الشرطة كلهم من المسلمين، كما كان الأمن مستتبًا، في أغلب الأحيان. ولم يُشكِّل عرب متصرفية القدس أي جمعيات، أو أحزابًا تطالب بالإصلاح، أو حتى من يفكر بالسياسة[٩].

ركز السلطان سليمان القانوني جهوده على التنمية الداخلية، فازدهر الاقتصاد، في بداية العهد العثماني، فقد كانت القدس بلدية محدودة الموارد، وسرعان ما انتظمت إيراداتها، وغدى الناس في أفضل من أي عهد مضى. ويجسّد مظهر القدس، ببلدتها القديمة، ليس مراحل التطور في العصور الوسطى فحسب، ولكن، أيضًا، وبشكل جوهري، المباني التي أنشأها سليمان، لإعادة تثبيت مكانة المدينة، كمركز يشُدّ المسلمون إليه رحالهم، مستندًا إلى برنامج تطوير، لإعادة تفعيل مدينة القدس، لتصبح مركزًا حضاريًا[١٠].

شهدت القدس في عهد سليمان نهوضًا ثقافيًا وحضاريًا، وأصبحت أوقاف الحرم مصدر دخل لأعمال الخير. ولاح الإبطاء في نمو المدينة بعد عهد سليمان، فأصبحت معظم أعمال المعمار ترميمية، وليست تجديدية [١١].

شهدت فترة حكم السلطان سليمان القانوني نموًا متزايدًا في عدد السكان (ثلاثة أضعاف)، ما يُعَد مؤشرًا للجاذبية الجديدة للمدينة[١٢].

حاول السلطان إقناع رعاياه بالإقامة في المدينة، خاصة اللاجئين اليهود، الذين استقروا في الإمبراطورية العثمانية، بعد طردهم من إسبانيا المسيحية (١٤٩٢)، حيث تزايد عددهم في المدينة في عهد سليمان، وتوفرت لهم الحريات[١٣].

لم تكن الحياة بالنسبة ليهود القدس حياة سلام رعوي، فقد ظل هناك توتر بينهم وبين المسلمين حول المسجد العُمَري المُلحق بالمعبد، وعكس ذلك التوتر شعورًا عميقًا بعدم الأمن، كما وُجدَ توتر آخر بين المسلمين والمسيحيين الغربيين في القدس، حين تسببت الفتوحات العثمانية في تغيُّر المكانة النسبية للطوائف المسيحية، وعُقِدَت أولى المعاهدات (١٥٣٥)، بين فرنسيس الأول، ملك فرنسا، وسليمان الكبير. يقول الباحث «بولنت أري»، المتخصص في الأرشيف العثماني بوثائقه التي توصل إليها من دار أرشيف «الباش باقانلق»، إن القيود الضريبية التي أعدها العثمانيون اعتبارًا من القرن السادس عشر، وجددها السلاطين مرة كل ثلاثين عامًا، تعتبر خير مرجع لتوثيق أعداد اليهود، كما يقول: «أثبتَ أن سكان القدس كانوا من العرب المسلمين والنصارى، أما الأعداد الواردة لليهود فهي ضئيلة، بحيث لم تُعِرْهَا الوثائق الضريبية أي أهمية، حتى في التصنيف المبدئي لإيرادات القدس»، ويؤكد في رده على ادعاء الباحثين اليهود، أنهم «اختاروا أسماء التعبيد الإسلامية، كي يتخلصوا من دفع الجزية، وهذا ما يظهرهم قلة، في القدس، إبان العهد العثماني، رغم أنهم كانوا أكثر من المسلمين»، بأن الأرشيف قد رصد أسماء اليهود الذين غيروا أسماءهم، ولا يتجاوز عددهم المئات[١٤].

وبعد وفاة سليمان (١٥٦٦) بدأت دلائل ضعف الإمبراطورية في الظهور، وتدهور النظام الاقتصادي، تدريجيًا، بعد انتهاء حروب الفتوحات، وفتح طرق بحرية إلى الهند، واكتشاف العالم الجديد[١٥].

بلغ النفوذ اليهودي أوجه في عهد السلطان سليم الثاني (١٥٦٦- ١٥٧٤)، كما ازداد سخط الإنكشارية، والفلاحين، ففقدت الإمبراطورية سيادتها العسكرية، بهزيمة العثمانيين في معركة لوبانتو (١٥٧١)، وبان المزق الإمبراطوري. وانتهى نفوذ اليهود في عهد مراد الثالث (١٥٧٤- ١٥٩٤). بدأ الباشوات باضطهاد المسلمين، والذميين معًا، بين عامي (١٥٧٥-١٥٨٤)، كما تدهورالأمن العام. كانت أشمل الوثائق التي حددت التقسيمات الإدارية في الدولة العثمانية هي رسالة تركية عنوانها «قوانين آل عثمان در مضامين دفتر ديوان»، ويعني «قوانين آل عثمان فيما يتضمنه دفتر الديوان»، كُتِبَ فيها (١٦٠٩) أن لواء القدس الشريف تابع لإيالة الشام، وكانت القدس في العهد العثماني جزءًا من سوريا الكبرى، كما كانت مركزًا لقطاع واسع سُمِّي «سنجق القدس»، حيث كان جزءًا من إيالة الشام (دمشق)، في بداية القرن الثامن عشر، والتي كانت مؤلفة من خمسة أقضية، هي: القدس، ويافا، والخليل، وغزة، وبئر السبع. وشملت القدس أربع عشرة ناحية، وثلاثمائة وتسعًا وسبعين قرية، وخمس قبائل كبرى، حيث قام على رأس كل قضاء قائمقام، وعلى رأس القطاع كله متصرف، كان يُخابِر وزير الداخلية في الآستانة رأسًا، في الشؤون السياسية، أما بالنسبة للشؤون المالية، فكانت تخص وزارة المالية، وكان قاضي القدس، في عهد الأتراك العثمانيين، المسيطر على جميع الشؤون، كما كان معظم الموظفين من أبناء البلاد، ما عدا الحاكم الأكبر، والباشا، ورؤساء بعض المصالح العمومية، الذين تمركزوا في القلعة. كما تحول إسكان الأتراك بالقدس، وتركز النفوذ بيد الزعماء، وذوي الإقطاع من مشايخ البلاد، وكان بالبلاد مجلس شورى، ومجلس عمومي، كما تألف البرلمان من «مجلس المبعوثان»، الذي ينتخبه الشعب، ومجلس آخر «للأعيان»، الذين يعينهم السلطان[١٦].

تزامن صعود القوى الغربية مع أفول الإمبراطورية العثمانية، فارضةً شروطها على السلاطين، على الرغم من أنهم لم يحصلوا على كل ما أرادوا من سيطرة على شؤون القدس. ففي عهد السلطان مراد الرابع (١٦٢٢- ١٦٣٩)، أظهر البطريرك اليوناني الأرثوذكسي، ثيوفانيس، في القدس وثيقة عثمانية حديثة، مضمونها أن السلطان سليم الأول، والسلطان سليمان كانا يُؤازران مطالب اليونانيين، فأصدر مراد فرمانًا منحهم بمقتضاه كنيسة الميلاد في بيت لحم، ومعظم المواقع الرئيسية في كنيسة القبر المقدس، إلا أن السلطان مراد عاد وألغى تلك الوثيقة، تحت ضغط البابا، وفرنسا، وفينيسيا، نظير مبلغ من المال، وتتابع ذلك، إلى أن عاد اليونانيون للسلطة، بفرمان مكَّنهم من موقع أعلى في القبر المقدس[١٧].

رغم اختلال الأمن، فإن المدينة كانت لا تزال تستحوذ على الإعجاب، فعندما زارها الرحالة التركي إفلي شليبي (١٦٤٨)، أبدى إعجابه بشعائر المدينة الحياتية [١٨].

وعلى الرغم من إهمال الأراضي التي خربتها غزوات البدو، فلقد لاحظ الرحالة الفرنسي ل. داريو (١٦٦٠) أن المنطقة الريفية المحيطة ببيت لحم كانت شبه مهجورة، نظرًا لهروب الفلاحين من باشوات القدس. وفي بداية ذلك القرن ظلت القدس تابعة لإيالة الشام، والتي كان مركزها دمشق. ثم سُلِخَ لواء القدس عن إيالة الشام (١٦٦٠) لتُشَكِّل إيالة صيدا. ووَضَحَ، بديهيًا، مما رصده السائحون الأجانب، أن كل شيء في القدس، في تلك الآونة، كان

على أفضل حال، ما عدا الأمن، لا سيما خارج أسوار القدس، ولعل أفضل وصف للقدس، في ذلك العهد، نجده في مخطوط للسائح الرحالة التركي «أوليا جلبي»، حين زارها، حوالي ١٦٧٠، فقد مدح زهوها الاقتصادي، وطابعها الثقافي، والحضاري[١٩].

بدأ النصارى واليهود ابتداع طقوس، اتخذوا أورشليم، تحديدًا، رمزًا لها، كما بدأ الأوروبيون يصلون إلى القدس، في القرن السابع عشر، سائحين، أكثر منهم حجاجًا، مثل الرحالة البريطاني جون ساندرسون[٢٠].

بحلول القرن الثامن عشر، بدت الإمبراطورية العثمانية، وقد تداعت، بشكل نهائي، حيث ضعف السلاطين، وتفرغوا لملذاتهم الخاصة، منفقين عليها من بيعهم للوظائف العامة، وإهمالهم لتطوير الإدارة، والمباني[٢١].

أما في عهد مصطفى الثاني (١٦٩٤- ١٧٠٣)، وتحديدًا (١٧٠٢)، فقد قام شعب القدس بثورة ضد الضرائب القاسية، التي فرضها جورجي محمد باشا، وهاجم المدينة مأزق اقتصادي، أدى إلى اندثار كثير من الأوقاف، التي بيعت، فيما بعد، لغير المسلمين. ولم يكن حال الذميين أقل سوءًا من المسلمين. وتزايد ضعف الولاة الأتراك، لدرجة عدم استطاعتهم جباية الضرائب من الأهالي المتمردين، فلا يوجد تقريبًا أي ذكر لريع المدينة، في وثائق القرن الثامن عشر العثمانية، لذلك لجأت إستانبول لتعيين العرب المقدسيين، ولاة للإدارة المدنية، كحلقة وصل بين الأهالي، والقوى الحاكمة، وذلك لحرص العثمانيين، منذ ثورة (١٧٠٣)، على الإبقاء على علاقات طيبة مع ذوى النفوذ في دمشق، وإستانبول، وكمكافأة لهم، منحتهم السلطات الحاكمة مساحات كبيرة من الأراضي، والمناصب المهمة[٢٢].

في بداية القرن الثامن عشر، تزايد عدد اليهود الأشكيناز القادمين من أوروبا تزايُدًا سريعًا. وقام اليهود بتقديم رشوة للباشا، وأسسوا المعابد، والمدارس العبرية، والدينية، كرد فعل للامتيازات. ولم يستطع اليهود الأشكيناز مغادرة المكتشفين للمدينة، رغم ما أصاب المدينة من سوء أحوال[٢٣].

كما ثار على الدولة السيد محمد، نقيب الأشراف، في عهد السلطان أحمد الثالث (١٧٠٣- ١٧٣٠)، فتم إخماد ثورته[٢٤].

وعن مدارس القدس، فقد اضمحلت، بسبب اضمحلال العقارات الموقوفة عليها، ووصلت حالة الشعب العلمية إلى أدنى مستوى، في هذا القرن، رغم ظهور عدد من علماء الدين البارزين، واستمرت القدس مركز جذب للمتصوفين، والعلماء، حيث اقتنى بعضهم مكتبات خاصة[٢٥].

أما في عهد السلطان مصطفى الثالث(١٧٥٧- ١٧٧٣)، فقد استمر النزاع بين الطوائف المسيحية، فأنهت الحكومة العثمانية الخصومات المتكررة، بإصدارها تشريعات (١٧٥٧ ، ١٨٥٢)، كما أصدرت فرمانات إمبراطورية، حددت بموجبها حقوق الطوائف المسيحية في القدس، وبيت لحم، وسميت مراسيم «الوضع الراهن»، وأزيلت الفوارق بين أرباب الأديان المختلفة. وفي عهد السلطان عبد الحميد الأول (١٧٧٣- ١٧٨٨)، عُقِدَت معاهدات أخرى بين الدولة العثمانية ومعظم الدول الأوروبية، لتعاطي الحريات الدينية[٢٦].

زار الرحالة الفرنسي كونستاتين فولني مدينة القدس، للقيام بدراسة علمية، وأقر بتدهور أحوال المدينة، فقال: «لا نكاد نصدِّق أننا ننظر إلى المدينة الدولية، ذائعة الصيت، التي صمدت في الماضي لجهود أشد الإمبراطوريات عتيًّا»، ولاحظ فولني أن الأتراك حققوا أرباحًا هائلة نتيجة خلافات المسيحيين[٢٧].

لقد عاش الفلاح في شقاء، من جراء الإقطاع في الدولة العثمانية، حتى أوائل القرن التاسع عشر، حينما لجأ السلطان سليم الثالث (١٧٨٨-١٨٠٧) إلى وقف الإقطاعات الـمُحَلَّة، وإدخال إيرادها في الأوقاف العامة، لتُنفَق على إصلاح الجيش الجديد، الذي بدأ بإنشائه[٢٨].

كان الطمع في القدس واضحًا، على أنها مقدمة السيطرة على الأرض العربية، فالمحاولات اليهودية بدت استعمارية استيطانية، لا سيما للأرض المقدسة، منذ البداية، فلقد وُجدَت وثيقة بدار الكتب المصرية، تضمنت حادثة ذات دلالة، وهي أن القنصل الأمريكي، الذي كان يقيم بيافا، أراد تعيين نائب عنه في القدس، ورفْع العلم الأمريكي، ما يشير إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية، منذ فترة مبكرة، باتت على أطماع إمبريالية، كان يجب التنبه لها، خاصة وقد كانت المنطقة تشهد، في تلك الحقبة، الزحف الغربي، والصهيوني، تدلنا على ذلك، أيضًا، المراسلات بين ديوان دولة الباشا، وسامي بك (من مصر)، التي أشارت إلى هذا، من واقع التقارير المستمرة، التي كانت تأتي إلى مصر، تُحذِّر بشدة من هذا الاتجاه، مثل (المحفظة ٢٤٧)، بوجه الخصوص، الوثيقة التركية رقم ١٧٤ في ربيع الأول ١٢٤٩هـ، وأكثر ما يُلاحظ على هذه الوثيقة أن الكثير من الشخصيات الأساسية، وقتئذٍ، اهتموا بالتوقيع بأختامهم على مثل هذه التقارير، التي ترصد الدور المصري، والمحفظة رقم٢٥٧، ترجمة للوثيقة التركية رقم ٣٢/ ٢٧، بتاريخ ٤صفر٢٠٥هـ، ورقم ٢٥٩ عابدين، وثيقة رقم ٤/ ١٢٩، والوثائق التركية في العهد العثماني، وأوقاف لواء قدس شريف عابدين، ترجمة للوثيقة التركية رقم ٣٢/ ٢٧، بتاريخ ٤صفر٢٠٥هـ[٢٩].

كان غزو بونابرت (١٧٩٩)، في عهد سليم الثالث، حين وجه بونابرت خطابه إلى العرب، كي يتخلصوا من أسر العثمانيين لهم، ويقبلوا حرية الثورة الفرنسية، إلى ذلك خطابه المشهور ليهود العالم. لكن السكان المحليين أدركوا أن هذه قوة غربية استعمارية، ومن ثَم زاد الغضب في القدس. وذاقت المدينة الأمرَّين من حكم أحمد باشا الجزار، ومحمد باشا أبو المرق، الأمر الذي وصل إلى حد بيع الأشراف أبناءهم في السوق، كعبيد، وتم تجنيد كل شبان القدس العرب الأقوياء في الجيش العثماني، حتى فشل مسعى بونابرت في إقامة إمبراطورية في الشرق، إلا أن تلك الحملة أتت بالتحديث، والعلوم إلى فلسطين، تبعها مستشرقون آخرون، أسهموا في نقل القدس إلى العصر الحديث[٣٠].

لقد عاشت الدولة العثمانية وهي تسعى للسيطرة على الوقف الإسلامي، وخاصة في القدس، رغم اهتمامهم به، وإضافتهم أوقافًا جديدة له، فلم تستطع أن تجعل من الوقف الإسلامي رسالة إسلامية تليق بالوعي، والنص الإسلامي الحثيث، وتبني القيم النبيلة، التي تقوم عليها مؤسسة الوقف في العالم الإسلامي. وبنهاية القرن الثامن عشر، تفشت الفوضى في إدارة الأوقاف، وأصبحت القدس مدينة يعمها الفقر، فأصدرت الدولة العثمانية، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، تمشيًا مع روح الإصلاح، والتجديد، قوانين تُنظم إدارة الأوقاف[٣١].

عُثِرَ في دار الوثائق المصرية على كثير من الوثائق والفرمانات التي تشير إلى أوقاف القدس وأكنافها على أنها عربية إسلامية خالصة، ونجد هذا في فرمانات القدس، إلى جانب الحجج، ورسائل الأمراء، والسلاطين، وأيضًا، بعد ذلك في سجلات الباب العالي (أرفق الكثير منها في كتاب الأوقاف على القدس) [٣٢].

هلَّ القرن التاسع عشر استهلالًا سيئًا في القدس، فقد عانت المدينة من الفقر، والفوضى، وأصبح والي صيدا هو حاكم القدس الفعلي، في السنوات الأولى من القرن، رغم أنها كانت، رسميًّا، تتبع متصرفية دمشق، كما كثر عدد ولاة

القدس العرب، وعانت الطوائف المختلفة من الانقسامات، وأُدخلت تغييرات عديدة على التقسيمات الإدارية[٣٣].

في ظل الامتيازات التي قدمها العثمانيون للأجانب، عامّة، سيطر اليهود على الاقتصاد، والتجارة في بعض مدن الشام، ولعبوا دورًا متزايدًا لا يتناسب مع قلة عددهم في فلسطين، فلم يزد عددهم خلال القرون الثلاثة الأولى من الحُكم العثماني ـ رغم الامتيازات المقدمة لهم ـ على عشرة آلاف نسمة، وبسبب انتهاج العثمانيين لسياسة التسامح، تزايد هذا العدد، في أواخر ذلك القرن إلى المائة ألف، حيث أسسوا مدارس لتعليم العبرية، وأقاموا مستوطنات، وسيطروا على الاقتصاد والتجارة في بعض مدن الشام، وحين أدركت الدولة العثمانية خطر الامتيازات التي أعطتها لليهود، لم تستطع أن تحول دون نمو تلك الامتيازات. ومن الجدير بالذكر أن القحط قد أصاب فلسطين (١٨٢٦)، مما زاد الأوضاع سوءًا، ودفع رهبان الروم، في القدس، لإرسال رسالة إلى محمد علي باشا، والي مصر، بتاريخ ١٧/ محرم ١٢٤٢هـ، يسترحمونه في أن يؤذن لهم بابتياع ٥٠٠ إردب حنطة، و٥٠ إردبًا أرزًا، بالسعر الرائج [٣٤].

استمر الإقطاع في عهد السلطان محمود الثاني (١٨٠٨-١٨٩٩)، الذي فاضت وقائعه في القدس، الأمر الذي أدى إلى إلغاء النظام الإقطاعي في الدولة العثمانية، فيما بعد. وثار الكثير من الفلاحين في القدس(١٨٢٤- ١٨٢٦)، إبان عهد مصطفى باشا، حيث كان ظالمًا، وقام بفرض ضرائب باهظة، لم يكن لهم عهد بمثلها، وعقب ذلك فتنة، ورفض الناس دفع تلك الضرائب بشدة [٣٥].

هاجم الثوار المقدسيون القلعة، وجردوا الأتراك من السلاح، وضيقوا الخناق على كل من هو غيرعربي، خلال ذلك، بُعِثَت رسالة (١٨٢٥) من قائمقام ولاية دمشق، إلى متسلم القدس، وعلمائها، تُفيد بتنصيب والي الدين باشا على الشام، وسنجق القدس (سجل المحكمة الشرعية في القدس رقم ٣٠٩، ص ٧٤-٧٥). وبعد انتهاء ثورة القدس، أرسل محمد علي رسالة إلى عبد الله باشا (المسؤول الجديد)، يشير فيها إلى علمه بانتهاء فتنة القدس، «ويظهر سروره وابتهاجه» (المحفوظات الملكية، ج١، ص ٨٩، وثيقة رقم ٢٠٨). رسالة أخرى من محمد علي، بشأن أشراف القدس، الذين غادروها أثناء الثورة إلى دمشق، يوصي بتنصيبهم، ٩جمادى الآخرة ١٢٤٢هـ (المحفوظات الملكية، ج١، ص ٩٢، وثيقة رقم ٢١٦)، إلى ذلك رسالتين، الأولى بخصوص عودة أغا الإنكشارية (المحفوظات الملكية، ج١، ص ٩٢، وثيقة رقم ٢١٧)، والثانية بخصوص عودة حاجب كنيسة الأرمن (المحفوظات الملكية، ج١، ص ٩٣، وثيقة رقم ٢٢٠)، إلى مرسوم من الباشا شغلى، متسلم القدس، من أجل القيام بالدورة لجمع الأموال الأميرية لقافلة الحج، غرة شعبان١٢٤١هـ ـ ١٨٢٦م (سجل المحكمة الشرعية في القدس رقم ٣١٠، ص ٢)، (سجل المحكمة الشرعية في القدس رقم ٣١٠، ص ٢)، (سجل المحكمة الشرعية في القدس رقم ٣١٠، ص ٣١)[٣٦].

ما إن هدأت الثورة، حتى أعلن محمد علي باشا، والي مصر، العصيان على السلطان العثماني، وأرسل الأول جيشًا إلى بر الشام، بقيادة ابنه إبراهيم باشا، الذي احتل القدس، واصلًا إلى كوتاهيا، حتى كاد أن يحتل الآستانة نفسها، لولا تدخل الدول الأوروبية. ولما تصالح الفريقان، وُضِعت البلاد الواقعة بين أطنة وغزة كولاية تابعة لمصر، وبهذا وقعت القدس تحت حكم محمد علي[٣٧].

وضع الباحث إلّـهان يده على وثيقة، يعود تاريخها إلى القرن السادس عشر، فقد منع الباب العالي اثني عشر يهوديًا من التعبد والبكاء عند جدار في أحد زوايا مسجد عمر، وتقول الوثيقة: «بأمر من السلطان المعظم، يُمنع على اليهود

التعبد عند الجدار (يدعون أنه حائط المبكى)». وقد تبين، بعد البحث بأمر السلطان، عدم وجود دليل يؤكد الادعاء بأن الجدار المذكور هو من بقايا هيكل سليمان، وتوصل العثمانيون، آنذاك، إلى أن القدس كانت قد تعرضت للدمار الشامل، بل لحراثتها من قبل الغزاة، في القرن الثالث للميلاد؛ لذا أمر السلطان، في هذه الوثيقة، والي طرابلس بمنع اليهود من تلك العبادة [٣٨].

القدس تحت حكم إبراهيم باشا (١٨٣١ - ١٨٤٠)

تطورت البلاد في عهده تطورًا كبيرًا، وأتاح التجارة للأجانب، وألغى محمد علي الإقطاع، عندما أقدم على حل الجيوش العسكرية الإقطاعية في الولاية، قبل أن تلغيها الإدارة العثمانية رسميًّا في خط كلخانة (١٨٣٩). إلى ذلك، فقد نشر إبراهيم باشا روح التسامح، وأعلن المساواة بين جميع الأطياف، إلا في جباية الجزية من النصارى، مقابل تجنيد المسلمين. كما عمل إبراهيم باشا على تحديث الإدارة، وألغى التقسيمات الإدارية التي كانت سائدة في العصر العثماني الأول، وأقام وحدة إدارية بالقدس، لم تدُم، فقد اضطر الحكم المصري، تحت تأثير الثورات المستمرة، إلى أن يُعيد التشكيلات الإدارية السابقة، وأدخل نظام التجنيد العسكري الإجباري (١٨٣٣- ١٨٣٥). غير أنه فرض ضرائب كثيرة، واحتكر بعض المحصولات، وسخَّر حيوانات النقل لحمل المؤن والعدد للجيش [٣٩].

شهدت الولاية تطورًا فكريًّا، وثقافيًّا، سريعًا نسبيًّا، حيث أصبحت للدولة سياسة تعليمية ذات أهداف، كما جدد إبراهيم باشا في عمارة المدينة المقدسة، وبنى سلسلة من القِلاع لحراسة الطريق بين يافا والقدس [٤٠].

حصل اليهود على إذن بترميم المعابد، نجد صورته في سجل المحكمة الشرعية،وقد سُمُّوا طائفة السكناج (الغربية) للتمكين من الأوقاف الإسلامية، وسُمي اليهود في المكاتبات الرسمية (حماية الإفرنج)، للاستيلاء على الاقتصاد الوطني بهذه التسمية. يوجد أكثر من ثلاثين ملفًا من الفهارس، لوثائق مكتوبة بالتركية في فترة صعود محمد علي بالشام، تُحذِّر من خطر الهجرة اليهودية، حيث قاوم إبراهيم باشا الخطط التي وضعها اليهود للاستعمار، كما وُجد في مذكرات السير موسى حاييم مونتفيوري، أحد كبار اليهود الإنجليز، أنه طلب عبثًا من إبراهيم باشا، وأبيه، أن يُؤجراه أرضًا، مساحتها خمسون فدانًا، ومائتي قرية من قرى فلسطين، لخمسين عامًا ، فلقد أراد اليهود أن يُسمح لهم بشراء الأراضي الزراعية، وممارسة التجارة، فاعترض أعضاء مجلس القدس الشريف على هذا الطلب، الذي تقدم به وكيل طائفة السكناج (اليهود الأشكيناز) بالقدس، وأيدهم محمد علي وإبراهيم باشا، ولم يُسمح لليهود إلا بالتجارة، في حدود البيع والشراء، لكن إبراهيم سعى وأبوه للهيمنة [٤١].

نزع محمد علي السلاح من الأهالي، لإزالة نفوذ المشايخ، والعائلات الإقطاعية، فقامت ثورة ضد حكمه، كانت القدس من أهم مراكزها، واستغل العثمانيون غضب المسلمين، وراحوا يحرضونهم على الثورة، وقد كان، فحاصر أهالي القدس المدينة، ورغم جميع الحوائل الدامية، فإن إبراهيم باشا تمكَّن من الوصول إلى القدس، حيث استقبله النصارى واليهود استقبال الفاتحين، لكن الثوار ما لبثوا أن جمعوا شتاتهم، ومع هذا الإصرار، إضافة إلى انتشار الكوليرا، اضطر إبراهيم باشا للانسحاب [٤٢].

بدأ العصر الحديث في التعامل مع الأوقاف على القدس، مع بداية عصر محمد علي، وظهر في الوثائق العثمانية في

عهده، والتي كانت باللغة التركية، محاولات اليهود، خاصة في القدس، للسيطرة على الأوقاف، كما سعى محمد علي للحصول على ريع تلك الأوقاف[٤٣].

لوحظ أن اليهود، لا سيما الآتون من الغرب، يعملون على الاستيلاء على أوقاف القدس، فنجد في الوثائق العثمانية، في ذلك الوقت، الكثير من العرائض الموجهة من القناصل الغربيين، تهتم وتدافع عن اليهود، إحداها من قنصل إنجلترا العام (١٨٤٠)، للأعتاب السنية، يدافع عن اتهام اليهود باستخدامهم دم الإنسان في أعيادهم، وتوطيدًا لنفوذهم في القدس، لوحظ عليه التأكيد على أن أثر اضطهاد اليهود سيؤثر على نفوس الأمم الأوروبية جمعاء (ترجمة للعريضة المؤرخة ٢٨ مايو ١٨٤٠، المقدَّمة إلى الأعتاب السنية، من قنصل إنجلترا العام). وتشير المكاتبات إلى أن مجلس القدس الشريف أشار إلى أنه لم يسبق أن سُمِحَ للأجانب بشراء ممتلكات في هذه الجهة، فقد كانت معظم أراضي القدس إما أميرية، أو موقوفة، ومُنِحَ اليهود حرية كبيرة، في تلك الفترة، على أساس «حماية الإفرنج»[٤٤].

من الوثائق المتعلقة بأوقاف المغاربة، أمر حاكم الشام بعدم تغيير وقفية أبي مدين، عام ١٢٥٦هـ - ١٨٤٠م، في ٢٤/ ١ سنة ١٢٥٦هـ ـ ٢٨/ مايو ١٨٤٠ جرنال، ٣٦٧ نمرة ٣٩، بختم محمد شريف باشا)[٤٥]. كما نجد في كتاب الأوقاف على القدس العديد من الوثائق[٤٦].

القدس في العهد العثماني الثاني (١٨٤٠ - ١٩١٧)

تنفس المقدسيون الصعداء عندما جلت قوات إبراهيم عن البلاد، وتابع العثمانيون، عند عودتهم، إقرار المساواة بين الطوائف، وفقًا لما جاء في خط كلخانة، وأرجعوا التقسيمات الإدارية، وربطوا لواء القدس بإيالة صيدا[٤٧].

ثم عاد السلطان عبد المجيد الأول (١٨٣٩ - ١٨٦٠)، وأعاد تنظيم الجيش، الذي وُزِّعَ على جميع لواءات ولاية سورية، ومنها القدس، وانتظم المسيحيون في الجندية[٤٨].

تحت عنوان «المحاولات الأولى للاستيطان اليهودي في فلسطين وموقف الدولة العثمانية من ذلك»، كتب «إبراهيم المكي»، الباحث في التاريخ العثماني، عن وثيقة محفوظة في الأرشيف العثماني تحت رمز MKT/MHM/ ٢/ ١٠، بتاريخ ٤ آذار/ مارس ١٨٤٦، تكشف أن اليهود الأجانب قد تم منعهم، قبل ذلك التاريخ، من شراء الأراضي في فلسطين، والوثيقة عبارة عن قرار صادر عن السلطان عبد المجيد، لمتصرف القدس، يأمر فيه بضرورة استعادة قطعة أرض بالقدس كان قد اشتراها طبيب يهودي بريطاني يدعى الدكتور ماكوياني، وذلك ببيعها إلى أي مواطن من مواطني الدولة العثمانية، ذلك لأن امتلاك اليهود الأجانب للأراضي، في فلسطين، أمر ممنوع وغير قانوني. وتشير الوثيقة كذلك إلى أن الأمر بالمنع قد صدر، في وقت سابق، لتاريخ الوثيقة المذكور[٤٩].

بدأت الإرساليات التبشيرية في بيروت، في مجالات الثقافة، والتعليم، والتي يمكن تحديد بدايتها بتشكيل الجمعيات الأدبية، والعلمية (١٨٤٧ - ١٨٦٨)[٥٠].

جاء السلطان عبد العزيز (١٨٦١ - ١٨٧٦)، مهتمًا بعمارة المدينة المقدسة، وتأسست بالقدس أول بلدية (١٨٦٣)[٥١].

لقد تميز الحُكم العثماني، منذ القرن السابع عشر، بالخلافات بين الطوائف المسيحية، والتي استغلتها الدول الأوروبية الحامية للطوائف، وانفجرت حرب القرم (١٨٥٤ - ١٨٥٦)، في عهد السلطان عبد المجيد (١٨٣٩ - ١٨٦٠)، من أجل الأماكن المقدسة، وابتهجت القدس للنصر العثماني، وراحت الدول تتسابق في بسط نفوذها على البلاد، فثار أهالي بيت المقدس على متصرفهم، الذي ارتضى بأن تُرفع أعلام تلك الدول، على القناصل. كان أهل القدس، حتى ذلك الحين، يعيشون ضمن الأسوار، فبدأوا يبنون العمارات خارج السور (١٨٥٨)، وفي أعقاب الحرب، قضت الدولة العثمانية بالمساواة بين جميع الرعايا، وعيّنت قناصل للدول الغربية، وبهذا بدأ التغلغل الاستعماري في البلاد، وجرَّ معه ازدياد الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وتفاقم عدد اليهود في القدس، تدريجيًّا [٥٢].

اتسم النظام الاقتصادي بالفوضى، والإقطاع، نظرًا لسطحية الحكم، ووجود هُوة سحيقة بين الحاكم والمحكوم، وعلى الرغم من الصعوبات التي جابهتها الدولة العثمانية فقد استطاعت أن تُنفِّذ برنامجها الإصلاحي (١٨٥٦ - ١٩١٤) [٥٣].

أُعلِنَ خط التنظيمات الخيرية (١٨٥٦)، وأصدرت الدولة قانون الأراضي الهمايوني (١٨٥٨)، وقانون الأراضي العثماني «الطابو» (١٨٦١)، لوضع حد للفوضى والتلاعب، ثم أُقيمت دوائر تسجيل الأراضي «الدفتر الخاقاني» [٥٤]. ولعب البدو دورًا مهمًّا في الحياة الاقتصادية [٥٥].

لم يكن الوضع الإداري في بلاد الشام مستقرًّا، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، فكثرت التغييرات فيه، ولم تستقر التقسيمات في كلتا الإيالتين (صيدا والشام)، تمامًا، حتى عام ١٨٥٦، لكن لواء القدس، بأقضيته السبعة، ظل تابعًا لإيالة صيدا، ثم ما لبثوا أن أعادوا إنشاءها، باسم ولاية بيروت، التي فُصِلَ عنها بعض الألوية منها متصرفية القدس [٥٦].

استفاد اليهود من أحداث ١٨٦٠، فاشتروا النهوبات بأسعار بخسة، وأقرضوا المسلمين [٥٧]. كما صدر عن جريدة حباسيليت اليهودية، في القدس [٥٨].

انتقل لواء القدس، وكل إيالة صيدا، إلى إيالة الشام عام ١٨٦٤، في أعقاب إصدار نظام إدارة الولايات الجديد، لتنبثق عنها ولاية سورية، وكانت تسمى «قدس شريف سنجاغي»، ولم تدم هذه الوحدة الإدارية مدة طويلة. وقد أولت الدولة العثمانية لواء القدس اهتمامًا خاصًّا، بعد أن رأت كثرة أعداد الزائرين الأجانب للقدس، ولمست مدى اهتمام الدول الأجنبية بالمدينة، إذ ما لبثت القدس أن انفصلت، عام ١٨٧٤، وأصبحت متصرفية، تخابر الباب العالي مباشرة، سميت «قدس شريف متصرف، لغي إدارة مستقلة» (سالنامة دولة علية عثمانية لسنة ١٢٩١هـ دفعة ٢٩، ص ٢٥٤)، وكان مجلس إدارة المتصرفية يسمى «مجلس القدس الكبير»، وحافظت القدس على وحدتها الإدارية، حتى نهاية العهد العثماني، فيما عدا السنوات التي أُلحق بها قضاء الناصرة، بعد فصله عن لواء عكا (١٩٠٦ - ١٩٠٩)، وألحقت الحكومة المركزية لواء نابلس بمتصرفية القدس، نظرًا لقوة مركز المتصرف، الذي كان، في الغالب، من الموظفين الأتراك، حيث مارس سلطات الوالي. ويمكن الرجوع إلى «تقرير محمد رشدي باشا، عن أحوال ولاية سورية (١٨٦٥)»، للتعرف على أمور المتصرفية، و«تقرير مدحت رشدي باشا، عن أحوال ولاية سورية (١٨٧٩)» [٥٩].

فتح اليهود مراكز علمية لهم، ففي عام ١٨٧٠ افتتحوا أول مدرسة زراعية، كما أسسوا بعد عامين مستعمرة ملبس[٦٠].

أخذت الأحوال تسوء، شيئًا فشيئًا، في عهد عبدالحميد الثاني (١٨٧٦ - ١٩٠٩)، في كل المجالات، إلى جانب انخراط العثمانيين في الحرب العالمية الأولى. كان ذلك رغم تمتُّع دمشق بفترة انتعاش نسبية، وافتتاح طرق، منها الطريق بين نابلس والقدس(١٨٨٣)، ولم تُستغل ثروات سورية الطبيعية استغلالًا حسنًا، حيث انتشرت الغابات في جبال الكرمل، ومداخل القدس. إلى أن تألفت في البلاد جمعية «الاتحاد والترقي»، التي قامت بانقلاب ، أُعلِن على إثره الدستور .كما حدثت في عهد عبد الحميد أحداث جسيمة، حيث منح أهالي الولايات العثمانية ـ بمن فيهم أهالي القدس ـ في بداية الأمر دستورًا، وبرلمانًا، وساوى بين الأديان، لكنه عاد فأغلق البرلمان، وألغى الدستور، ونفى المطالبين به، وحكم البلاد برأيه ، فحسب . إلا أن عهده لم يَخْلُ من الإضافات المعمارية في المدينة، إلى جانب رصفه شوارع القدس ، رصفًا جديدًا، باقيًا إلى يومنا هذا[٦١].

هاجر اليهود خلال القرن التاسع عشر، واستقروا في قرى، منها القدس، ثم صدر قانون(١٨٧٧) يُحرِّم هجرة اليهود إلى فلسطين، وشراءهم الأراضي فيها ،ثم عُدِّل، فسمح لهم بأن يدخلوا فلسطين بهدف العبادة، بشرط ألا يقطنوا فيها أكثر من ثلاثة أشهر[٦٢].

ازداد تنافس الدول الأجنبية بالقدس، ففتحت فيها الكثير من القنصليات، إلا أن الكلمة العليا ظلت للعرب، لا سيما المسلمين، وحاول السلطان أن يراوغ، فأسقطه البرلمان العثماني. كان متصرفو القدس، في عهده، من الموظفين الكبار، في قصر يلدز، بالآستانة، حتى يمكن للسلطان الاعتماد عليهم، في مواجهة تيار الهجرة الصهيونية المتدفق إلى فلسطين، والضغوط الأجنبية المختلفة[٦٣].

تشير بعض أعداد «سالنامة» ١٨٧٩، للدولة العثمانية، إلى أن القدس قد ضُمت ثانية إلى ولاية سورية (١٨٨١- ١٨٨٣)، وذُكِرت باسم «قدس شريف متصرف لغي»، أي «متصرفية القدس الشريف»، ولكن في أواخر سنة ١٨٨٢، في سالنامة دفعة ٣٨، ص٣٢٨، ودفعة ٣٩، ص٣٩، تذكر السالنامة قدس بالعبارة التالية: «قدس شريف مستقلا إدارة أو لنور»، وفي سنة ١٣٠١هـ-١٨٨٤م «قدس شريف سنجاغي مستقلا إدارة أولنمقده در»[٦٤].

زادت الهجرة اليهودية إلى فلسطين بين عامي(١٨٨١- ١٨٩١)، مما أدى للزيادة غير الطبيعية للسكان، فلقد تضاعف عدد السكان من الحكم المصري للمدينة، وحتى عام ١٨٩٠، ووصلت نسبة اليهود ٦٧٪ ، من لا شيء، تضاعف مرة أخرى خلال السنوات العشر الأخيرة من هذا القرن، حتى صاروا ذوي نفوذ بها[٦٥].

أنشأت الدولة، أواخر القرن التاسع عشر، شبكة مواصلات، لفرض السيطرة التامة، وسنت القوانين، ومُدَّ خط سكة حديد (١٨٨٨)، بين يافا والقدس[٦٦].

رغم الاضطراب السياسي، والتدهور الاقتصادي، والتياه الاجتماعي، فقد شهدت سوريا حركة ثقافية نشطة[٦٧].

نتيجة الهجرة اليهودية الكثيفة، لم يستطع المسلمون الصمود أمام منافسة المهاجرين اليهود لهم في النواحي الاقتصادية، مما أدى إلى سوء الأحوال الاقتصادية للسكان، كما تمتع اليهود في مدن بر الشام الرئيسية بنفوذ تجاري

كبير، واستمرت هجرة اليهود إلى فلسطين، طوال القرن التاسع عشر، حيث اقتصرت خلال النصف الأول من القرن على المتدينين، الذين استقروا في القدس، وطبرية، وصفد، حتى صارت القدس، ونواحي جبل الكرمل، والناصرة من أملاكهم، وصاروا أصحاب النفوذ فيها. وبدأ الاهتمام بالحركة الصهيونية في أوساط عرب فلسطين، في العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر، فقد سجَّل عرب فلسطين أول تذمُّر رسمي لهم من الهجرة اليهودية، في ٢٤ حزيران/ يونية ١٨٩١، عندما بعث المتصرف، وزعماء المسلمين في القدس رسالة للصدر الأعظم، يعربون عن تخوفهم من وصول أعداد كبيرة من المهاجرين اليهود، ويطالبون بمنع اليهود من دخول فلسطين، وفي العام التالي، أصدر الباب العالي قرارًا يمنع اليهود الأجانب والعثمانيين من تملك الأراضي الأميرية [٦٨].

على إثر ورود الأخبار بتأمين اليهود للنفوذ، وشراء أراضي الأشراف، وفي فقرة رسمية، مندرجة (في الصفحة ٤٧٦، -١ ١١٠/ ١٣٦ E.E.Y، إستانبول، ترجمة أ/ كمال خوجة)، بأن السفارة السنية بواشنطن، أبلغت وزارة الخارجية بمذكرتها المؤرخة في ٩ أيلول سنة ١٨٩٨، بأن قرارا اتخذ بمنع اليهود من دخول أراضي فلسطين، كما أنه على إثر الأمر الوارد بعدم منح تأشيرات على جوازات الأشخاص المشبوهين، الراغبين في السفر إلى تلك الجهات، خلال زيارة جلالة الإمبراطور الألماني ، إلى جهات فلسطين وسورية، أبلِغت القنصليات التابعة للسفارة العثمانية تعليمات بتنفيذ هذا الأمر، فقدَّم اليهود شكاوى إلى وزارة الخارجية ، وأخيرا تقدم رجل بطلب تأشيرة للسفر إلى سورية، فلما رُفِضَ طلبه، قدم شكوى إلى وزير الخارجية، فأرسل للسفارة العثمانية مذكرة قال فيها: «هذا الرجل ليس يهوديا وليس مشبوها ، بل هو رجل معروف وشهير. لذلك فإني أرجو منحه التأشيرة»، فأعطته قنصلية نيويورك التأشيرة ، وكانت كلمة «ليس يهوديًّا» تأييد الحكومة الأمريكية، للمرة الثالثة، لقرار سد أبواب أرض فلسطين على اليهود. وجاء في رسالة وردت من وزير الخارجية، أنه بمناسبة مغادرة جلالة الإمبراطور جهات فلسطين وسورية، أُلغي أمر المنع السابق، مع الانتباه إلى عدم شمول الأشخاص المشبوهين للإلغاء، لكن الرسالة لم تتحدث أبدا عن منع دخول اليهود إلى أرض فلسطين، ومع ذلك فقد استمر سريان منع دخول اليهود أرض فلسطين، ولكن وزير خارجية نفس البلد قال في مذكرة: « علمت من السفير الأمريكي بدار السعادة، أن الباشا وزير الخارجية أبلغه بعدم وجود منع خاص باليهود من دخول أرض فلسطين، ولكن من غير المناسب سفرهم إلى هناك بصورة جماعية، وبغرض الهجرة، وعليه نرجو التفضل بإصدار الأوامر إلى القنصليات لمنح اليهود تأشيرات» ، كما أُرسلت برقية إلى دولة الباشا، تحدثت عما جرى بينه وبين السفير الأمريكي من حديث، وطُلِبَت تعليماته برقيًّا. وسنتناول ، بهذا الصدد، الوثائق التالية :

«ذكرت في تقريري رقم ٨٠، وتاريخ ١١ تشرين الأول سنة ١٨٩٨، أن السفير الأمريكي الجديد هو من مروجي، ومؤيدي مسألة فلسطين، وأنه يجب جعل أطواره وحركاته تحت المراقبة الدائمة. وقد ثبت الآن مدى الحاجة لهذه الحيطة، أكثر من أي وقت مضى. **تاريخ: واشنطن في** ٢٤ كانون الثاني سنة ١٨٩٩، إلى رئاسة دائرة الكتابة في القصر الهمايوني».

(Y.E.E ١٣٦/ ١١٠-١ الممثلية العثمانية في واشنطن ٢٤، كانون الثاني ١٨٩٩ ، الكتاب المقدم إلى مقام رئاسة دائرة الكتابة في القصر الهمايوني، بعنوان « دخول اليهود إلى أرض فلسطين ممنوع»).

(D.H.I.D ٧٣/ ٨ - ٢٥ «إلى المقام الجليل للخلافة العظمى، إلى مقام الصدارة العظمى، إلى مقام نظارة الداخلية، بواسطة متصرفية القدس، الصهاينة يواصلون تملك أراضي فلسطين»، وُجِدَ عليها أكثر من خمسين توقيعا من القدس وغزة ويافا)[٦٩].

تضاعف نشاط اليهود، أوائل القرن العشرين، وتطالعنا الوثائق على تمكن بعض اليهود الأجانب من شراء قطع أراض صغيرة، في فلسطين، لكن تلك الأرض لا تُسجّل باسم اليهودي ذاته، بل باسم قنصلية بلده. وقد جاء في الوثيقة رقم ١٠١/ ١٣MV، والتي هي عبارة عن ورقة ضبط خاصة بمذكرات مجلس الوكلاء، مؤرّخة في ١٩ جمادى الآخرة ١٣١٨هـ ، الموافق ١٤/ ١٠/ ١٩٠٠م، أنه تم السماح لليهودي الأمريكي، سومون بن ناحومان لوفنشتاين ، بشراء حقل، ودار بالقدس، باسم السفارة الأمريكية بإستانبول، غير أن ذلك السماح كان مشروطًا ، بأن يتعهّد الشخص المذكور، بعدم توطين المهاجرين[٧٠].

تثبت وثائق القدس الخاصة بالأوقاف ،خاصة، في القرن التاسع عشر، أن الدولة العثمانية استعادت سيطرتها ثانيةً على سنجق القدس، وبرز الفعل الإسلامي للمتنفذين المسلمين على الأوقاف، واستُخدِمت الوسائل الوطنية لمواجهة الخطر الصهيوني تجاه الوقف الإسلامي، أو حتى المسيحي الشرقي. وطوال القرن التاسع عشر ، لم يلفت يهود فلسطين النظر أو الشبهات إليهم؛ لقلة عددهم[٧١].

كانت الدولة العثمانية تُصدِر حولية رسمية سنوية «سالنامة دولت علية عثمانية»، وتعني «الكتاب السنوي للدولة العلية العثمانية»، وفي سالنامة (١٩٠٤) لم يوجد أي تغيُّر يُذكر[٧٢].

بقي العرب على حبهم للأتراك، وتمسكهم بالفكرة الإسلامية، حتى الانقلاب العثماني، «تركيا الفتاة» (١٩٠٨)، حيث تبدَّل الأمر، وساند هؤلاء الفكرة القومية الطورانية ، حينئذ، ظهرت بوادر الخلاف العنصري بين العرب والترك، ولاح حلم الاستقلال في قلوب العرب، فاشترك عرب القدس، مع غيرهم من عرب الولايات العثمانية ، في تأسيس الجمعيات العربية، أواخر العهد العثماني ، فقد بدأت اليقظة القومية العربية. في العهد الدستوري(١٩٠٨ - ١٩١٤)، أعقاب الحركة الفكرية ، التي تلت أعمال الإرساليات التبشيرية ، في بيروت ، التي خدمت الحركة العربية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر (لم يشارك عرب المتصرفية في مراحلها الأولى، لعدم توافر الظروف الملائمة، إلى جانب بداية التشديد على مركزية الحكم، والقبضة الحديدية)، وبدأت الحركة العربية نشاطها من خلال «مجلس المبعوثان»، والجمعيات الأخرى، التي كان أولها «جمعية الإخاء العربي ـ العثماني»، واتحد المسيحي والمسلم أمام هجرة اليهود، واشتداد الصهيونية، وقد أسهمت سياسة الاتحاديين المعادية للحركة العربية في تشكيل العلاقات العربية التركية، ولم تدُم جمعية الإخاء طويلًا، حتى أغلقتها جمعية الاتحاد والترقي، لما لمسته فيها من اتجاهات عربية قومية. وتوالى تشكيل الجمعيات، إلى أن انتقل زمام السلطة إلى «حزب الحرية والائتلاف»، الذي قام على فكرة اللامركزية في الحكم، ونشطت الجمعيات السرية العربية، وأخيرًا عُقِد في باريس المؤتمر العربي الأول (١٨-٢٣حزيران/ يونية١٩١٣)، حيث كان أول صدام مكشوف بين العرب والأتراك. وطالب، في البداية، بالإصلاح الإداري، وامتيازات اللغة ، والخدمة العسكرية، وعندما راوغ الأتراك، أعلن الزعماء العرب أنهم يبغون الاستقلال، فاعتزم الأتراك (١٩١٤) البطش بهم، وكلفوا جمال باشا بذلك، فحاكم المطالبين بالاستقلال، وأعلن الحصار الاقتصادي[٧٣].

زاد الإحساس بالخطر الصهيوني، الذي استهدف العرب في متصرفية القدس، فدعا الصحافي اللبناني المقيم في حيفا، نجيب نصّار، وهو صاحب ورئيس تحرير جريدة «الكرمل»، إلى عقد مؤتمر «لا صهيوني» .ثم أخذت المعارضة العربية شكلًا جديدًا، في النصف الأول من عام ١٩١٠، عن طريق البرقيات الجماعية إلى الحكومة ضد تمليك الأراضي لليهود. وأدى جهل الوطنيين، وفقرهم إلى نمو الحركة الصهيونية. ولما اشتدت وطأة الحركة الصهيونية على عرب فلسطين (١٩١٤)، ما هدد الموارد الاقتصادية في المتصرفية، استغاث المقدسيون، في نيسان/ أبريل ١٩١٤، بالمنتدى الأدبي في الآستانة ، ثم تشكلت جمعية جديدة في الآستانة، لتوحد كلمة الفلسطينيين، كان من بين أعضائها أبناء القدس، كما تناقص عدد اليهود خلال الحرب. وفي كانون الثاني/ يناير ١٩١٤كانت الدلائل تشير إلى أن الحكومة الاتحادية جادة في إزالة سوء التفاهم مع العرب، لكنها أخذت تماطل في ذلك ، حتى أُعلِنَت الحرب العالمية الأولى ، في عهد السلطان محمد رشاد الخامس، وكان النشاط السياسي مقتصرًا على تقديم المساعدات للثورة العربية والقوات البريطانية الزاحفة ، ثم قامت الثورة، موقِدًا نارها الشريف حسين بن علي (١٩١٥)، متحالفًا مع الإنجليز، حيث أعطوا له عهدًا باستقلال البلاد العربية، إذا انتهت الحرب بنصرهم. وعانى عرب فلسطين، خلال الحرب العالمية الأولى، من سوء الظروف الاقتصادية، والاجتماعية. وكانت النتيجة خسارة الأتراك للحرب، فانتهى الحكم التركي للقدس خلالها، مما مكّن من سيطرة الحلفاء على القدس، وانتقالها ليد الإنجليز، بعد خمسة أسابيع من صدور «وعد بلفور»، في ٢تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٧. وفي ٩كانون الأول/ ديسمبر١٩١٧، دخلت القوات البريطانية القدس بقيادة السير اللنبي[٧٤].

هناك وثيقة تشير إلى أن اليهودي النمساوي بيلنغ جاء متحدثًا باسم يهود العالم، طالبًا من السلطان عبد الحميد تمليك المنطقة العربية ، بالإضافة إلى فلسطين بثلاثة ملايين ونصف المليون ليرة ذهبًا، في وقت كانت الدولة العثمانية تعاني من الديون المتراكمة، بالإضافة إلى الامتيازات الأجنبية.(المترجم كمال خوجة) (١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٠٨). وثيقة أخرى من الأرشيف العثماني، تثبت النشاطات الصهيونية لإقامة حكومة يهودية في فلسطين، رسالة لبوسني من أسرة محمد علي باشا، تحذر من ازدياد الهجرة اليهودية، ترجمة الأستاذ كمال خوجة، إستانبول ، Y.P.R.KA./٣٤ /١ [٧٥].

هكذا، وجدنا أن القدس قد عاشت في وطأة إستاتيكية، خلال العهد العثماني، الذي حماها قرونًا طويلة من الغزو الخارجي، لكنه جمّد أوضاعها بفعل حكمه السطحي، وعندما اضطر للتطور مارسه بصورة بطيئة، واتبع خططًا جعلت الأكثرية الإسلامية تعتقد أن هذا التطور لم يكُن إلا تدخلًا إفرنجيًّا مسيحيًّا، فأقبل العرب على حضارة معادية لهم، وأخذوا عنها ليحاربوها بسلاحها[٧٦].

لا يزال الأرشيف العثماني، في العاصمة التركية أنقرة يُنبت بأسراره التي تؤثر في الجوانب القانونية ، للصراع العربي ـ الصهيوني، وخصوصًا فيما يتعلق بالقدس المحتلة. ففي وكالة (قدس برس) عثر محاميان في يناير الماضي على وثيقة من الأرشيف العثماني في أنقرة، تثبت ملكية عائلات فلسطينية لبيوتها في القدس الشرقية المحتلة، في حي الشيخ جراح، المحاذي للبلدة القديمة بالقدس، وتُمَكِّنها من منع سلطات الاحتلال الصهيوني من إجلاء عشرات العائلات الفلسطينية من بيوتها، وتَنفي مزاعم منظمة صهيونية متطرفة تعمل في مجال الاستيطان، وتُدعى «لجنة

الطائفة السفاردية» ملكيتها تلك المنازل، وشرائها لها قبل نكبة ١٩٤٨، وقدمت وثائق ادعت أنَّها عثمانية رسمية إلى المحاكم الصهيونية، التي اعترفت بحقوق ملكية اللجنة في هذه الأراضي، ويعود الموقف الجديد في هذه القضية إلى تغيير الموقف التركي من مسألة التعامل مع وثائق الأرشيف العثماني، بسبب الأزمة التي طرأت على العلاقات بين البلدين، بعد العدوان الصهيوني الوحشي على قطاع غزة في ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨، والذي أدَّى لانتقادات واسعة من جانب الأتراك للكيان الصهيوني [٧٧].

يقول المختصون في الأرشيف العثماني إن المؤسسات العلمية في الكيان العبري قد استقطبت عشرات الباحثين، ومع الأسف فإن منهم أتراكًا، وأوروبيين، ينهضون بالادعاءات الصهيونية الاحتلالية. ويُعرَف بعضهم في الأوساط العلمية بتجارة التاريخ علنًا. وكان لبعضهم دور في إتلاف بعض تلك الوثائق عمدًا، وهذا ما أكده عدد من أشهر العلماء الأتراك، كما يؤكد الباحث «إلْـهان»: إن العديد من الوثائق نشرتها «إسرائيل»، واستعانت بباحثين غربيين لتحريف الوثائق المحفوظة في أرشيف رومانيا ، والمجر، والأمم المتحدة ومن أبرزهم الباحث اليهودي «يوريل هايد»، الذي نشر معظم الوثائق في قسم الأوراق الرسمية للدولة العثمانية، ويطلق عليها اسم «مهمة دفتري»، ووضع دراسة عن تاريخ فلسطين، ضمَّنها نماذج من الفرمانات العثمانية المتعلقة بفلسطين، وذلك في كتابه :

Ottoman ...s on Palestine (١٥٥٢ - ١٦٢٦)، (١٩٦٠)، حيث نشر في كتابه ١٢٦ وثيقة تتعلق بفلسطين من الدفاتر المشار إليها، بعد ترجمتها إلى اللغة الإنجليزية. فيما تتحدث مصادر مقربة من مديرية الأرشيف التابعة لرئاسة الوزراء عن تورط بعض العاملين في المديرية ببيع وثائق مهمة لعملاء المخابرات «الإسرائيلية» في بلغاريا عام ١٩٣١، وتقول هذه المصادر: «إن عبد الرحمن شرف قد حال دون الاستمرار في تلك الجرائم». كما تؤكد أن معظم القائمين على مخازن الأرشيف زاروا الكيان اليهودي أكثر من مرة، والغريب أنهم يعيشون بمستوى معيشي أعلى بكثير من المستوى الذي يمكن لمرتباتهم التي يتقاضونها أن تحققه لهم. ومن الباحثين الذين استعرضوا ما كتب عن البلدان العربية وقاموا ببعض الدراسات المتعلقة بها «برنارد لويس» الذي كتب بعض الأبحاث في هذا الشأن منها : «الأرشيف العثماني كمصدر لتاريخ البلدان العربية» و«دراسات في الأرشيف العثماني» [٧٨].

لا شك أن للأرشيف العثماني دورًا في حماية القدس، لعله دافعٌ للدول العربية والإسلامية للقيام بالبحث والنشر لتلك الوثائق، لدحض تزوير الصهاينة للحقائق، وخلقهم تاريخًا ملفقًا. واجبٌ يجب القيام به لتحيا القدس دومًا عاصمة للكرامة العربية.

* * *

هوامش الفصل الخامس:

(١) عيسى القدومي، **الأرشيف العثماني... وكنوز تاريخ القدس**، مركز بيت المقدس للدراسات، ٢٢/ ٩/ ٢٠٠٨.

www.alquds-city.com

(٢) **المصدر نفسه.**

(٣) **المصدر نفسه.**

(٤) كامل العسلي، «معلومات جديدة عن مدارس القدس الإسلامية مستخلصة من سجلات المحكمة الشرعية في القدس» ص١٧١- ١٩١، عمّان، الجامعة الأردنية.

ـ د. شوقي شعث، **دراسات في تاريخ وآثار فلسطين، وقائع الندوة العالمية الأولى للآثار الفلسطينية**، المجلد الأول، حلب، جامعة حلب، مركز الآثار الفلسطينية، ١٩٨٤، ص١٧٣.

(٥) موسى سرور، Y.E.E ١٣٦/ ١١٠-١، **وثائق عثمانية والقضية الفلسطينية**، تاريخ مصر، أرشيفات القدس الإسلامية، مصادر لمسألة الوقف في الفترة العثمانية، ٢٤/ ١/ ١٨٩٩.

www.jerusalemquarterly.org

(٦) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:

- **المصدر نفسه.**

- القدومي، **مصدر سبق ذكره.**

www.alquds-city.com

(٧) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:

- عارف باشا العارف، **تاريخ القدس**، ط٢، القاهرة، دار المعارف، ١٩٩٤، ص١٠٣ .

- عرفة عبده علي، **القدس العتيقة مدينة التاريخ والمقدسات**، سلسلة هوية المكان١، القاهرة، الهيئة العامة لقصور الثقافة، ٢٠٠٧، ص٣٦.

- كارين أرمسترونج، **القدس مدينة واحدة وعقائد ثلاث**، ترجمة د. محمد عناني، القاهرة، دار الكتب المصرية، ١٩٩٨، ص٥٢٥ .

(٨) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:

- **المصدر نفسه**، الصفحة نفسها.

- عبد العزيز محمد عوض، **الإدارة العثمانية في ولاية سوريا ١٨٦٤- ١٩١٤**، القاهرة، دار المعارف، ١٩٦٩، ص٦١- ٦٢.

- ميشيل ماينكة، «**تطوير القدس في عهد السلطان سليمان القانوني**»، موقع مؤسسات القدس الدولية، من كتاب القدس الشريف في العهد العثماني، الصادر في القدس عام ١٤٢٣/ ٢٠٠٢ في الصفحات ٢-٢١، ترجمة بشير بركات، ٢٣شباط ٢٠٠٨.

www.alquds-city.com

- العارف، **مصدر سبق ذكره**، ص١٠٣ .

- د.مصطفى عبد الغني، **الأوقاف على القدس**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٧، ص٣٦.

- يحيى الفرحان، **قصة مدينة القدس**، «سلسلة المدن الفلسطينية»(٦). تونس، منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة الثقافة. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، د.ت، ص٢٦.

(٩) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:

- العارف، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢١ ـ ١٢٣.

- عادل حسن غنيم، «موقف عرب فلسطين من اليهود والصهيونية من الحرب العالمية الأولى حتى اضطرابات البراق ١٩٢٩»، ٢١٣-٢٣٢، **مجلة الشرق الأوسط**، (القاهرة)، العدد الأول، مركز بحوث الشرق الأوسط، يناير/ كانون الثاني ١٩٧٤، ص٢١٣-٢٣٢.

(١٠) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:

- العارف، **مصدر سبق ذكره**، ص١٠٤ ،١٢٣- ١٢٤.

- علي، **مصدر سبق ذكره**، ص٣٦.

- عبد الكريم غرايبة، **سورية في القرن التاسع عشر ١٨٤٠- ١٨٧٦ (محاضرات)**، القاهرة، جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٦١- ١٩٦٢، ص١٢٥ ، ١٤٥.

- الفرحان، **مصدر سبق ذكره**، ص٢٦.

- ماينكة، **مصدر سبق ذكره**.

www.alquds-city.com

- أرمسترونج. **مصدر سبق ذكره**، ص٥٢٥- ٥٢٧.

(١١) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:

- **المصدر نفسه**، ص٥٢٥- ٥٢٦ ، ٥٢٨ ، ٥٣٠- ٥٣١.

- علي، **مصدر سبق ذكره**، ص٣٦.

- هنري كتن، **القدس**، ترجمة إبراهيم الراهب، دمشق، دار كنعان للدراسات والنشر، ط١، ١٩٩٧، ص٢٦.

- **سكان القدس في العهد العثماني**، مركز المعلومات الوطنيّ الفلسطيني، ٣ تشرين الأول/ نوفمبر ٢٠٠٧.

www.alquds-city.com

- العارف، **مصدر سبق ذكره**، ص١٠٤- ١٠٦ ، ١٢٣.

(١٢) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:

- العارف، **مصدر سبق ذكره**، ص١٢٤ .

- سكان القدس في العهد العثماني، **مصدر سبق ذكره**.

www.alquds-city.com

- أرمسترونج، **مصدر سبق ذكره**، ص٥٢٨.

(١٣) **المصدر نفسه**، ص٥٢٥_ ٥٢٦، ٥٢٨ ، ٥٣٠- ٥٣١.

(١٤) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:

- **المصدر نفسه**، ص٥٣٣- ٥٣٧.

- د.محمد صابر إبراهيم عرب، «التسامح الديني في ظل الإدارة الإسلامية للقدس»، تقديم أ.د.محمد رأفت محمود، تحرير أ.د.محمد إبراهيم منصور، **القدس التاريخ والمستقبل أبحاث الندوة الدولية «القدس: التاريخ والمستقبل» التي عقدها مركز دراسات المستقبل بجامعة أسيوط (٢٩- ٣٠ أكتوبر١٩٩٦)**، القاهرة، جامعة أسيوط، مركز دراسات المستقبل، فبراير١٩٩٧، ص٣٣١-٣٣٢.

- القدومي، **مصدر سبق ذكره.**

www.alquds-city.com

(١٥) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:

- سكان القدس في العهد العثماني، **مصدر سبق ذكره.**

www.alquds-city.com

- ماينكة، **مصدر سبق ذكره.**

www.alquds-city.com

- العارف، **مصدر سبق ذكره**، ص١٠٤.

- أرمسترونج، **مصدر سبق ذكره**، ص٥٢٦.

(١٦) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:

- **المصدر نفسه**، ص٥٢٥ ، ٥٣٧ ، ٥٣٩ - ٥٤٠.

- عوض، الإدارة، **مصدر سبق ذكره**، ص٦٢- ٦٣.

- العارف، **مصدر سبق ذكره**، ص١٢١- ١٢٣.

- نجلاء سعيد أحمد مكاوي، **مشروع سوريا الكبرى، دراسة لأحد مشروعات الوحدة العربية، في النصف الأول من القرن العشرين**، رسالة ماجستير، كلية الآداب، قسم التاريخ، جامعة المنصورة، ٢٠٠٦، ص٣.

- د. فاروق عثمان أباظة، «أطماع الغرب في القدس أثناء الحرب العالمية الأولى»، تقديم أ.د.محمد رأفت محمود، تحرير أ.د.محمد إبراهيم منصور، القدس **التاريخ والمستقبل أبحاث الندوة الدولية «القدس: التاريخ والمستقبل» التي عقدها مركز دراسات المستقبل بجامعة أسيوط (٢٩- ٣٠ أكتوبر ١٩٩٦)**، القاهرة، جامعة أسيوط، مركز دراسات المستقبل، فبراير١٩٩٧، ص١٠٨.

- عبد الغني، **مصدر سبق ذكره**، ص١٠٨.

(١٧) أرمسترونج، **مصدر سبق ذكره**، ص٥٤٠- ٥٤٢.

(١٨) **المصدر نفسه**، ص٥٤٢.

(١٩) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:

- أرمسترونج، **مصدر سبق ذكره**، ص٥٥١.

- عوض، الإدارة...، **مصدر سبق ذكره**، ص٦٢- ٦٣.

- العارف، **مصدر سبق ذكره**، ص١٠٥-١٠٦.

- ماينكة، **مصدر سبق ذكره**.

www.alquds-city.com

(٢٠) أرمسترونج، **مصدر سبق ذكره**، ص٥٤٣- ٥٥١.

(٢١) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:

- عوض، الإدارة...، **مصدر سبق ذكره**، ص٦٢- ٦٣.

- أرمسترونج، **مصدر سبق ذكره**، ص٥٥١، ٥٥٤.

- العارف، **مصدر سبق ذكره**، ص١٠٦.

(٢٢) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:

- أرمسترونج، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٥١- ٥٥٣.

- عوض، الإدارة...، **مصدر سبق ذكره**، ص٧١.

(٢٣) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:

- أرمستر نج، **مصدر سبق ذكره**، ص٥٥٣- ٥٥٤.

- عرب، **مصدر سبق ذكره**، ص٣٣٢.

(٢٤) العارف، **مصدر سبق ذكره**، ص١٠٦.

(٢٥) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:

- الفرحان، مصدر سبق ذكره، ص٢٦.

- عبد الغني، مصدر سبق ذكره، ص٣٦.

- أرمسترونج، **مصدر سبق ذكره**، ص٥٥٣.

(٢٦) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:

- كتن، **مصدر سبق ذكره**، ص٢٦.

- أباظة، **مصدر سبق ذكره**، ص١٠٨.

(٢٧) أرمسترونج، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٥٥- ٥٥٦.

(٢٨) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:

- عوض، الإدارة...، **مصدر سبق ذكره**، ص٢٢٧ ، ٢٣٩.

- عرب، **مصدر سبق ذكره**، ص٢٣١- ٣٣٢.

- د. خالد محمد صافي، **ثورة القدس ١٨٢٤-١٨٢٦م**، ٢٧ / ١٠/ ٢٠٠٨.

www.alquds-city.com

- كمال خوجة ، مترجم، **قانون لواء القدس الشريف (من الوثائق العثمانية)**، مؤسسة فلسطين الثقافية.

www.thaqafa.org

- صافي، **مصدر سبق ذكره.**

www.alquds-city.com

(٢٩) عبد الغني، **مصدر سبق ذكره**، ص٥٩ ، ٦٩ ، ٧١- ١١٣.

(٣٠) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:

- أرمسترونج، **مصدر سبق ذكره**، ص٥٥٤.

- العارف، **مصدر سبق ذكره**، ص١٠٦-١٠٧.

- أباظة، **مصدر سبق ذكره**، ص١١٠-١١١.

(٣١) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:

- عوض، الإدارة...، **مصدر سبق ذكره**، ص٢٤٧-٢٥١.

- عبد الغني، **مصدر سبق ذكره**، ص٦٠-٦١، ٦٣.

(٣٢) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:

- عبد الغني، **مصدر سبق ذكره**، ص٦٩.

- أرمسترونج، **مصدر سبق ذكره**، ص٥٥٥.

(٣٣) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:

- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

- غرايبة، **مصدر سبق ذكره**، ص٧١.

(٣٤) صافي، **مصدر سبق ذكره.**

www.alquds-city.com

- خوجة، **مصدر سبق ذكره.**

www.thaqafa.org

- عوض، الإدارة...، **مصدر سبق ذكره**، ص٢٢٧ ، ٢٣٩.

- عرب، **مصدر سبق ذكره**، ص٣٣١-٣٣٢.

(٣٥) - خوجة، **مصدر سبق ذكره.**

www.thaqafa.org

- عوض، الإدارة...، **مصدر سبق ذكره**، ص٢٣٩.

- العارف، **مصدر سبق ذكره**، ص١٠٧-١٠٩.

- عرب، **مصدر سبق ذكره**، ص٣٣١-٣٣٢.

(٣٦) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:

- صافي، **مصدر سبق ذكره.**

www.alquds-city.com

- أباظة، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١٠-١١١.

- العارف، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠٩-١١١.

- عوض، الإدارة...، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٢٧.

(٣٧) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:

- العارف، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١٧.

- عبد الغني، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٤-٣٥ ، ٣٧.

- أباظة، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠٨.

- عوض، الإدارة...، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٢٩ ، ٢٣٠.

- غرايبة ، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٥.

(٣٨) - القدومي، **مصدر سبق ذكره.**

www.alquds-city.com

(٣٩) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:

- الفرحان، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٧.

- عوض، الإدارة...، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٢٩ ، ٢٣٩.

- عبد الغني، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٧.

- العارف، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١٦.

- أباظة، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠٨.

- سكان القدس في العهد العثماني، **مصدر سبق ذكره.**

www.alquds-city.com

(٤٠) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:

- الفرحان، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٧.

- عوض، الإدارة...، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٢٩، ٢٣٩.

- أباظة، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠٨.

- سكان القدس في العهد العثماني، **مصدر سبق ذكره.**

www.alquds-city.com

- أرمسترونج، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٥٢-٥٥٣.

- العارف، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١٦-١١٧.

- عبد الغني، **مصدر سبق ذكره**، ص٦٥-٦٧ ، ٦٩ ، ١١٤.

(٤١) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:

- العارف، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١٦-١١٧.

- عبد الغني، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٥-٦٧.

(٤٢) العارف، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠٣-١١٥.

(٤٣) عبد الغني، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٩ ، ١١٩-٢٤٠.

(٤٤) **المصدر نفسه**، ص ١١٤، ١٢١-١٢٢.

(٤٥) عبد الهادي التازي، «أوقاف المغاربة في القدس»، الرباط، المركز الجامعي للبحث العلمي، **دراسات في تاريخ وآثار فلسطين، وقائع الندوة العالمية الأولى للآثار الفلسطينية**، المجلد الأول، حلب، جامعة حلب، مركز الآثار الفلسطينية، ١٩٨٤، ص ١٩٣-٢٣٣.

(٤٦) عبد الغني، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢٦.

(٤٧) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:

- العارف، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١٧.

- غرايبة، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٥.

- عبد الغني، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٧.

- عوض، الإدارة...، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٤-٦٥ ، ٢٢٩-٢٣٠.

(٤٨) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:

- العارف، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١٨.

- غرايبة ، **مصدر سبق ذكره**، ص٦٥، ٦٧.

(٤٩) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:

- سكان القدس في العهد العثماني، **مصدر سبق ذكره**.

www.alquds-city.com

- القدومي، **مصدر سبق ذكره**.

www.alquds-city.com

(٥٠) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:

- سكان القدس في العهد العثماني، **مصدر سبق ذكره**.

www.alquds-city.com

- د.عبد العزيز عوض، «الحركة العربية في متصرفية القدس» **مجلة الشرق الأوسط**، (القاهرة)، العدد الأول، مركز بحوث الشرق الأوسط، مطابع جامعة عين شمس، يناير ١٩٧٤، ص١٢٩- ١٨٣ .

(٥١) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:

- العارف، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١٨، ١١٩.

- غرايبة، **مصدر سبق ذكره**، ص١٠٨.

(٥٢) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:

- العارف، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١٨.

- عوض، الإدارة...، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٦.

- كتن، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٦-٢٧.

- غرايبة، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠٧.

- الفرحان، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٧.

- عبد الغني، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠٨.

(٥٣) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:

- سكان القدس في العهد العثماني، **مصدر سبق ذكره**.

www.alquds-city.com

- غرايبة، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦١، ١٢٥-١٢٧، ١٥٨.

(٥٤) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:

- العارف، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١٧.

- سكان القدس في العهد العثماني، **مصدر سبق ذكره**.

www.alquds-city.com

- عوض، الإدارة...، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٣٠، ٢٣٥، ٣٣٥.

(٥٥) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:

- العارف، **مصدر سبق ذكره**، ص١١٨.

- سكان القدس في العهد العثماني، **مصدر سبق ذكره**.

www.alquds-city.com

- عوض، الإدارة...، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٧٠، ٣٣٥.

(٥٦) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:

- عوض، الإدارة...، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٦، ٣٣٤.

- عبد الغني، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٧.

- غرايبة. **مصدر سبق ذكره**، ص ٧١، ٧٤.

(٥٧) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:

- سكان القدس في العهد العثماني، **مصدر سبق ذكره.**

www.alquds-city.com

- غرايبة، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢٩.

(٥٨) **المصدر نفسه**، ص١٨٣-١٨٩.

(٥٩) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:

- **علي، مصدر سبق ذكره**، ص ٣٧-٣٨.

- **عوض، الإدارة...، مصدر سبق ذكره**، ص ٧١، ٣٤٥-٣٦٠.

- **غرايبة، مصدر سبق ذكره**، ص ١٠٧-١٠٨.

(٦٠) غرايبة، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢٧-١٢٨.

(٦١) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:

- العارف، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢٠.

- سكان القدس في العهد العثماني، **مصدر سبق ذكره.**

www.alquds-city.com

(٦٢) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:

- العارف، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١٩-١٢٠، ١٢٤.

- سكان القدس في العهد العثماني، **مصدر سبق ذكره.**

www.alquds-city.com

- غرايبة، **مصدر سبق ذكره**، ص١٢٧.

(٦٣) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:

- **علي، مصدر سبق ذكره**، ص٣٨.

- العارف، **مصدر سبق ذكره**، ص١٢٠.

(٦٤) عوض، الإدارة...، **مصدر سبق ذكره**، ص٧٢.

(٦٥) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:

- سكان القدس في العهد العثماني، **مصدر سبق ذكره.**

www.alquds-city.com

- غرايبة، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠٧-١٠٨، ١٤٥.

(٦٦) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:

- العارف، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١٩-١٢٠.

- عوض، الإدارة...، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢١٧، ٢٧٥.

(٦٧) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:

- عوض، الحركة...، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٦٨-٣٦٩.

- غرايبة، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٦٢، ١٦٧.

(٦٨) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:

- العارف، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠٧-١٠٨.

- عرب، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٣١-٣٣٢.

- غرايبة ، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢٩، ١٤٥.

(٦٩) Y.E.E ١٣٦/ ١١٠-١، وثائق عثمانية والقضية الفلسطينية، تاريخ مصر، الممثلية العثمانية في واشنطن، واشنطن في ٢٤ كانون الثاني / يناير ١٨٩٩، إلى رئاسة دائرة الكتابة في القصر.

http://forum.egypt.com

(٧٠) غرايبة، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢٨.

(٧١) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:

- عبد الغني، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٩ ، ١١٥.

- عوض، الحركة...، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢١٣.

(٧٢) عبد الغني، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠٧-١٠٨.

(٧٣) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:

- غرايبه، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠٨.

- العارف، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢٧ - ١٢٩.

- عوض، الحركة ...، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢٩ - ١٣١، ١٤٦ - ١٥٩.

(٧٤) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:

- العارف، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢١ ، ١٢٧-١٢٨.

- القدومي، **مصدر سبق ذكره**.

www.alquds-city.com

- عوض، الحركة...، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢٩-١٨٣.

- عوض، الإدارة...، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٥١، ٢٥٩.

- كتن، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٧.

- سكان القدس في العهد العثماني، **مصدر سبق ذكره**.

www.alquds-city.com

- غرايبة، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٣١، ١٥٨.

- غرايبة، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠٨.

(٧٥) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:

- العارف، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢١، ١٢٧- ١٢٨.

- القدومي، **مصدر سبق ذكره**.

www.alquds-city.com

- عوض، الحركة...، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢٩-١٨٣.

- عوض، الإدارة...، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٥١، ٢٥٩.

- كتن، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٧

- سكان القدس في العهد العثماني، **مصدر سبق ذكره**.

www.alquds-city.com

- غرايبة، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٣١، ١٥٨.

- غرايبة، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠٨.

(٧٦) غرايبة، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٩- ٧٠، ١٨٥.

(٧٧) موقع نت، وثائق عثمانية تثبت ملكية فلسطينيين لمنازلهم في القدس، ٢٠/ ٣/ ٢٠٠٩.

www.alquds-city.com

(٧٨) - القدومي، **مصدر سبق ذكره**.